الموجود والمنشود في اقتصاديات التعليم

آدم ، طلعت .
الموجود والمنشود في اقتصاديات التعليم / طلعت آدم .- ط١. - الإسكندريه : دار الوفاء لدنيا الطباعه والنشره ، ٢٠١٥.
٢٥٥ ص ؛ ٢٤ سم .
تدمك ٧ ـ ١٣٣ ـ ٧٥٣ ـ ٩٧٧ ـ ٩٧٨

عرض
آمنه فهمى محمود
كبير باحثين بدار الكتب

إن علم اقتصاديات التعليم من العلوم الحديثة ؛ والذي أجمع كل من علماء الاقتصاد وعلماء التربية على أهمية هذا العلم، ووضع رؤية عميقة وواضحة لتفاصيل هذا العلم من خلال عرض تفصيلي لتاريخ نشأة اقتصاديات التعليم والتربية، وتطوره والمشكلة الاقتصاديه في التعليم تعني أن الموارد الموجهة للتعليم لاتفي بمتطلبات الطلب على التعليم من قِبل الأفراد لإشباع حاجاتهم ؛ فالطلب على التعليم يزداد بزيادة البشر، فكلما كانت معدلات النمو عالية في المواليد كلما زاد الطلب على التعليم، وكذلك تطعات أولياء الأمور للوصول بأبنائهم إلى اقصى مراحل التعليم يزيد حدة المشكلة، ونوعية التعليم الذي يريده الأفراد يزيد من حدتها لذلك جاء علم اقتصاديات التعليم ليتعامل مع تلك المشكلة.

وتعريف اقتصاديات التعليم هي تحليل القيم الاقتصادية العلمية التربوية من حيث التكلفة والعائد، كما يعرف البعض بأنه ذلك العلم الذي يبحث في الكيفية التي تم بها توزيع الموارد المتاحة، والموجهة للعملية التعليمية على الحاجات المتنامية، وغير المنتهية على التعليم بكفاءة لإشباع أكبر قدر من تلك الحاجات دون الإخلال بالحاجات التربوية ؛ وهو التوظيف الأمثل للإمكانيات أو ترشيد التكاليف وزيادة الموارد مع ضمان الجودة وتنويع مصادر التمويل للمشروعات

التربوية والتعليمية من خلال عمليات الاستثمار، والمساهمات الخيرية وغيرها، وإجراء الدراسات الاقتصادية، والتقيم الاقتصادي بهدف رفع الكفاءه الداخلية والخارجية. وهناك الفائدة وهى العائد المادي الذي ينتج عن الخدمات التعليمية سواء كان المستفيد هو الفرد أو المجتمع بشكل عام ؛ فلكل عمل من قِبل أي فرد عائد مادي أو معنوي يعود على الفرد نفسه، أو لغيره من الأفراد، أو المؤسسات، او المجتمع بصفة عامة. وحسب التقديرات العالمية فإن العائد من رأس المال البشري يفوق العائد من رأس المال المادي بثلاث مرات على الأقل ومعدل العائد هو النسبة بين الفائدة المادية والعائد من برنامج تعليمي معين، وبين كلفة هذا البرنامج. ومصادر التمويل وهي الجهات التي تتحمل كلفة الخدمات التعليمية ؛ وهى إما أن تكون مصادر داخلية أو خارجية، وأساليب تمويل التعليم : إما تمويل عام ؛ وهو المصدر التقليدي لتمويل التعليم، وهو أن تتحمل الدولة تحويل التعليم، ودفع كامل تكاليف العملية التعليمية من خلال ميزانيات محددة والتمويل الخاص ؛ وهو أسلوب من أساليب التمويل تتمثل في تحمل المجتمع دفع تكاليف تعليمهم عن طريق دفع الطلاب رسوم للخدمات التي يحصلون عليها من الؤسسات التعليمية. وأسباب الاهتمام بدراسة اقتصادية التعليم :

١- دور التربية المتزايد في دفع عملية التقدم والنمو الاقتصادي لأن الإنفاق على التعليم يمثل استثمار للموارد البشرية بجانب كونه خدمة استهلاكية.

٢- تزايد نفقات التعليم في شتى بلدان العالم في السنوات الأخيرة وضخامة ماينفق عليه من الميزانيات العامة للدول والدعوة إلى الموازنة بين ماينفق على التعليم والمجالات الأخرى كالصحة والدفاع والمشروعات الاقتصادية المختلفة.

٣- عجز أغلب بلدان العالم عن القيام بأعبائها التعليمية كاملة مما أدى إلى البحث عن وسائل فنية لتقليل النفقات، وتوزيعها بطريقة سليمة بين جوانب التعليم وميادينه.

٤- التزايد الكبير فى أعداد الطلاب في معظم دول العالم.

٥- الحاجة إلى البحث عن مصادر تمويل مختلفه تغذي التعليم وتسد نفقاته، وحاجاته. وعندما نبحث في ماهية علم اقتصاديات التعليم ينبغي التعرف على جزئيه، وهما : الاقتصاد والتعليم. فبينما يرتكز علم الاقتصاد على دراسه البدائل المتاحة لإنتاج الموارد المرغوبة وتوزيعها فإن عملية التعليم هي حصيلة مايكتبه الفردمن معارف ومعلومات من جهة، ومهارات وقدرات من جهة أخرى،

واتجاهات وقيم من جهة ثالثة، ويهدف التعليم إلى اكساب الفرد مهارات ومعلومات تؤهله لممارسة عمل معين، وتطوير إنتاجيته كمًا ونوعًا، وتلبيه احتياجات سوق العمل، وتنمية المهارات، والقدرات الإبداعية للدراسين إلى أقصى حد تمكنهم قدراتهم فيها، وعليه يصبح مفهوم علم اقتصاديات التعليم، واختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة مع مراعاة انسجامها مع البيئة والكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود ممكن بأقل تكلفة ممكنة أي أحسن مخرجات تعليمية بأقل مدخلات ممكنة وبنًاء على ماتقدم فإن علم اقتصاديات التعليم يقوم، ويهتم بتطبيق المفاهيم الاقتصادية على العمليات التربوية بالبحث الاقتصادي ليتم تقويم التربية اقتصاديًا. كما أنه هو العلم الذي يهتم بالعلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والتعليم ؛ وذلك لدور التعليم في النمو الاقتصادي من ناحية ودور الاقتصاد في التعليم من ناحية أخرى، وإلى الاهتمام بتفادي الهدر فيما يُنفق على التعليم، مع التاكد من كفاءة النظام التعليمي، وجودة مدخلاته المختلفة، والاهتمام بتنويع مصادر تمويل التعليم ؛ فبعد أن كان ينظر للتعليم على أنه خدمة اجتماعية فقط أصبح ينظر إليه كعملية استثمارية في العنصر البشري تخضع للربح والخسارة، وتراعى بعض المعايير الاقتصادية كحسابات الكفاءة والفاعلية باعتبار أن الاستثمار في التعليم هو الطريق للنمو الاقتصادي، وبما أن للتعليم بعدين أساسين فهو خدمة اجتماعية من جهة، واستثمار في العنصر البشري من جهة أخرى ؛ ولهذا فهو نشاط ذو جدوى اقتصادية، وعليه فإن الاهتمام بتنمية الموارد البشرية أو التنمية البشرية لا يجب أن يقتصر فقط على التربويين بل يشمل الاقتصاديين بنفس القدر أيضًا ؛ فالتعليم سبب التطور الاقتصادي ؛ وهو نتيجة له أيضًا، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : هل المعايير التي تعتمد عليها السياسات تختلف في وجهات النظر بين التربويين والاقتصاديين ؟

إن تقيّم هذه السياسات يختلف في وجهات النظر بين التربويين والاقتصاديين، فالتربويين يؤكدون على أن مهمة التعليم ليست فقط إعداد قوى عاملة مزودة بالمعارف، والقيم اللازمة للفرد كمواطن وإنسان، أما الاقتصاديين فيهتمون بالموازنة بين ناتج النظام التعليمي وحاجة سوق العمل، ومتطلبات التنمية متفادين هدر الموارد وتدني الإنتاجية، كما يحرصون على تحديد الأولويات واختيار البدائل الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية المبنية على عوامل التكلفه والمنفعة .

مفهوم اقتصاديات التعليم في الفكر

الاقتصادي : من الجدير بالذكر أن البحث في اقتصاديات جذب انتباه الاقتصاديين منذ منتصف القرن الماضي نتيجة احتدام الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خاصة بعد إطلاق الروس لأول قمر صناعي فبادرت الولايات المتحدة بالإسراع في دراسة أثر التعليم على النمو الاقتصادي، ولقد نشرت بعض الأبحاث خلال الفترة من ١٩٦٠م وحتى الآن وبنيت العلاقة بين التعليم ومستوى النمو الاقتصادي وبين التعليم والدخل على المستوى الفردي والقومي، وشرع كثير من الاقتصاديين خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي في وضع نماذج نظرية تنظر إلى التعليم بوصفه رأس مال إنساني معتبرة الإنفاق على التعليم إنفاقًا استثماريًا في محاولة تقدير المردود الاستثماري للإنفاق، ولقد أثبتت كل هذه النماذج في أساسها النظري على النظرية الكلاسيكية أي أنه محاولة لتحليل التعليم بشكل تعظيم وتصغير للأثر الاقتصادي، والمدارس التي اهتمت باقتصاديات الموارد البشرية.

أولاً : المدرسة الكلاسيكية :

يعد آدم سميث ١٧٢٣- ١٧٩٠م أحد رواد هذه المدرسة ؛ والذي اعتبر أن رأس المال البشري ثروة قومية، وأكد كلاً من سميث وفيشر ومارشال على أنه من واجبات المجتمع والحكومة أن تتحمل نفقات الأعمال العامة التي يعود نفعها على المجتمع، وأن تقدم خدمات مالية الى التعليم الأساسي الذي يقصد خدمة الرجل العادي. وأكد سميث على أن التعليم حقًا من الحقوق الاجتماعية للأفراد؛ وهو كذلك مسألة أخلاقية مؤكدًا على ضرورة التعليم الأساسي وطالب بأن تكون المؤسسات التعليمية أكثر كفاءة وفاعلية وشدد على ترسيخ المنافسة في التعليم انسجامًا مع دعواته للمنافسة في مجال الاقتصاد ككل لأن هذه المنافسة سترفع فاعلية المؤسسات التعليمية بالمدارس والجامعات، واعتبر سميث أن تخصيص نفقات معنية للتعليم سيؤدي إلى تكوين نوع خاص من رأس المال الذي أسماه رأس المال الدائم المتمثل بالمعرفة والتعليم، سواء للأفراد أو للدولة، وستكون هذه الثروة ملكًا خاصًا للأفراد وثروة عامة للمجتمع إذ إن الأموال العامة الموجهة للتعليم ستسهم في تكوين رأس المال المتكون من المعرفة والمهارات، وهكذا يساوي آدم سميث المهارة بالعوامل الأخرى التى تدخل في العملية الإنتاجية كرأس المال والآلات والمبانى، ولهذا فإنه يرى بأن الاستثمار في التعليم ضروري لزيادة فاعلية القوى العاملة، ويؤكد دافيد هيوم الاقتصادي الاسكتلندي على ما جاء به سميث فيما يتعلق بإخضاع

المؤسسات التعليمية للمنافسة، كما هو الحال فى الاقتصاد لأنه يضمن إعطاء كفاءة أعلى.

ويربط الاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكارد ومؤسس المدرسة الكلاسيكية بين الرفاهية الاقتصادية للمجتمع والتعليم لأنه يساعد على زيادة الوعي.

ويقود إلى تنظيم النسل والتحكم في معدلات النمو السكاني.

مجالات البحث في اقتصاديات التعليم : عندما نستعرض مجالات البحث في اقتصاديات التعليم نجدها بدأت بشكل واضح منذ أوائل الستينيات فى القرن العشرين حتى أصبح هذا العلم معروفًا في مجالاته ونظرياته وعلى الرغم من ذلك فقد ازدادت الصلة تدريجيًا بين هذا العلم وغيره من العلوم التربوية والاجتماعية الأخرى ويمكن عرض أبرز مجالات البحث في اقتصاديات التعليم في المحاور التالية مع التسليم بالارتباط الكبير بينها جميعًا وذلك على النحو التالي : ١- العائد التعليمي، تطور البحث فيه، مفهومه وجوانبه، صعوبات قياسه، طرق قياس القيمة الاقتصادية للتعليم.

٢- تكلفة التعليم وما يرتبط بها من محاولات حديثة لخفض التكلفة من خلال تناول : التكلفة، وأسباب الزيادة فيها، والمداخل المختلفة لخفضها سواء من خلال كلفة الوحدة أو من خلال زيادة كفاءة التعليم وإنتاجيته.

٣- تمويل التعليم وما يرتبط من محاولات إيجاد مصادر بديلة لتمويله.

ويمكن استخدام علم اقتصاديات التعليم في عدد من المجالات أهمها :

١- تحديد أمثل الطرق لاستخدام الموارد التعليمية البشرية، والتعليمية، والتكنولوجية، والزمنية المناسبة.

٢- تحديد تكلفة مراحله، وأنواع التعليم المختلفة للمستقبل القريب والبعيد على ضوء مؤشرات الحاضر.

٣- دراسه الوضع الأمثل لحصة التعليم في المزانية العامة لكل دولة.

٤- البحث عن مصادر إضافية إلى ميزانية كل دولة ووفق ظروفها.

٥- دراسة كيفية توزيع ميزانية التعليم علي مراحل وأنواعه المختلفة.

٦- دراسة عوائد التعليم في مراحله وأنواعه المختلفة آخذين عامل التكلفة بعين الاعتبار.

٧- دراسة الطرق التي تكفل زيادة كفاءة وإنتاجية النظم التعليمية من المنظور الكمي.

كيفيه استخدام واستغلال الموارد البشرية حسب علم اقتصاديات التعليم : الإنسان هو نوع من الموارد الثمينة والموارد البشرية تحتاج إلى إدارة حكيمة مثل أي موارد أخرى

نادرة، وإدارة الموارد البشرية ذات وظائف متعددة منها الثلاثية : تعبئه الموارد البشرية ذات وظائف متعددة منها الثلاثية، تعبئة الموارد البشرية (الحصر والإحصاء والتعرف على مختلف الخصائص بالكم والنوع) - تنمية الموارد البشرية (رفع التوعية من خلال التعليم، الصحة، التغذية، الثقافة، الهجرة) - تشغيل الموارد البشرية (الاستفاده الفعلية من الاستثمار في رأس المال البشري) ؛ والتنمية تضمن قدرة الأفراد على البناء والتنظيم والتوجيه والابتكار والاستثمار وقدرتهم كذلك على زياده حجم التعليم وتوسيعه بحيث يشمل كل فرد مما يساعد على نموه، وبالتالي استثمار طاقات الأفراد وإشراكها في جهود التنمية والتنمية بهذا تكون غايتها ووسيلتها الإنسان .

الأهداف العامة للتنمية :

١- رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافة لدى المواطنين وتحسين أحوالهم المعيشية.

٢- إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

٣- تحقيق التجانس بين طبقات المجتمع ؛ وذلك بتذويب الفوارق الطبقية وتهيئة الفرص المتكافئة للجميع حسب قدراتهم.

٤- تأكيد المشاركة الشعبية فى جهود التنمية من بدايتها لنهايتها لأن دور الإنسان كمواطن في مجتمعه يتحقق، ويبرز أكثر فأكثر بإسهامه المباشر حسب طاقته في كل مرحلة من مراحل البناء التنموي المستهدف تحقيقه في بلده.

٥- تغيير أنماط حياه الفرد وتعديل أساليب حياته، وإنتاجه، وسلوكه للأفضل.

٦- إجراء تغيرات في الهياكل الاجتماعيه، والسلوكيه، والثقافية، والنظم السياسية.

٧- زياده قدر المجتمع على الاستفاده من طاقته البشرية، وموارده غير البشرية، وهناك اتفاق عام بين الاقتصاديين على أهمية التعليم بالنسبة إلى الاقتصاد القومي، ولما يشكله الإنفاق على التعليم من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية، والتعلم من ضغط على ميزانية الدول.

ويوضح المؤلف أثر مساهمة التعليم في النمو الاقتصادي من خلال إبراز أهمية التعليم كرأسمال بشري، ومحاولة توضيح دور التعليم في تحقيق النمو الاقتصادي ويخلص إلى اعتبار نمو التعليم وتقدمه يزيد في المعرفة والمعلومات ؛ وهو ما ينعكس على تحسن عوامل الإنتاج ؛ فالتعليم يرفع من قدرة الإنسان على زيادة الإنتاج، وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي. فاليابان مثلاً - بالرغم من نقص الموارد الطبيعية لديها

وعدم كفاية رؤوس الأموال - استطاعت الوصول إلى مرحلة الانطلاق الذاتي، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ويرجع ذلك إلى أثر التعليم ودوره في الاقتصاد الياباني.

اما معظم الدول العربية فتعاني ضعف الاستثمار البشرى فلقد أثبتت تجاربها التي ركزت على الاستثمار المادي فشل هذا الأسبوع في تحقيق التنمية الموجودة.

الأهمية الاقتصادية للتعليم : توفير فرص أفضل للتقدم العلمي والتطور التكنولوجي تزود أفراد المجتمع بالكفايات، والمهارات الفنية والتكنولوجية المطلوبة للتنميه - يزيد الطلب على السلع والخدمات - تهيئه وسائل التفكير الموضوعى واكتشاف قدرات الافراد - مساعدة الأفراد لتقبل التغير وأحداثه.

- مفهوم التنميه الاجتماعية : التحسن المستمر لمستوى معيشة ورفاهية السكان ؛ وهى تعمل جنبًا إلى جنب مع التنمية الاقتصادية، منهج علمي وواقعي لدراسة وتوجيه نمو المجتمع من النواحيى المختلفة مع العناية بالجانب الإنساني بغية إحداث الترابط بين مكونات المجتمع، علميات تغير اجتماعي يلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان؛ وهي لذلك تشمل عنصرين أساسيين هما تغير الأوضاع القديمة وإقامة بناء اجتماعي جديد تنبثق عنه علاقات جديدة، وقيم وأفكار مستحدثة.

الأهمية الاجتماعية للتعليم :

- إعداد وإنتاج العناصر القيادية.
- تكوين الإنسان المتحضر.
- زياده تمتع الانسان بحياته.
- تضييق حدة الفجوة الحضارية.
- تسهيل الاتصال والتفاعل بين مختلف الأفراد والشعوب.
- زيادة طموح الأفراد ودفهم إلى الصعود في السلم الاجتماعي.
- يحفز العقول والنفوس ويزيد استعدادها لتقبل التغير وإحداثه.
- يوفر مناخ ثقافي للأفراد والمجتمع.

التعليم والتنمية البشرية : التربية أو التعليم وسيلة لتنمية القوى البشرية التي تصنع التنمية وتحدد معالها بل إن أهم معالم التنمية هو تنمية القوى البشرية. وهناك رأي آخر أن مفهوم التنمية أكثر ارتباطًا بالتعليم وليس بالتربية ؛ فالتربية مفهوم أوسع وعام وشامل ؛ إذ تقوم بتنمية الفرد من جميع جوانبه الروحية والخلقية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية وشكل سليم ليكون عضوًا نافعًا في المجتمع الذي يعيش فيه ؛ وهي أشمل بكثير من التعليم إذ يشمل الأسرة والثقافة، والإعلام والنوادي ومؤسسات العبادة .....الخ. بينما التعليم هو عملية

مقصودة تؤدى بواسطة مؤسسات أنشئت خصيصًا لهذا الغرض ويقيموا به أفرادًا اختيروا، ودربوا خصيصًا للقيام بهذه العملية بهدف الحصول على معرفة واكتساب مهارة أو لتنمية قدرات أو طاقات خاصة، وبالتالي فهو أكثر تحديدًا وارتباطًا بالتنمية، وعندما تشير الكتابات إلى التنمية والتربية فإنها تقصد بذلك التعليم . وقد أشار الكاتب في بحثه المعنون ب (التعليم والتنمية البشرية) إلى أن كثيرًا من الدراسات تنظر إلى التعليم على أنه : يرفع الإنتاجية و يرفع الاستثمار والإدخار، ويساعد على التغير التقاني التكنولوجي، ويسهم بالتأثير على المهارات الإدراكية ويسهم بالتأثير على الطموح الشخصي والتنافس، والإبداع، ويكمل أدوار المدخلات الأخرى، وعملية الإنتاج، ويشجع إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي و العمل بأخر)، ويرفع تعليم الأبوين ونوعية الطفل وصحته ومكانته اللاحقة، ويساعد على تحسين وتوزيع الدخل وتكافؤ الفرص .

الاستثمار في التعليم والعائد فيه : مصطلح الاستثمار البشري بات من المصطلحات التي تفرض نفسها على السطح منذ بداية القرن العشرين لا سيما عند الحديث عن اقتصاديات التعليم والتربية، والتساؤلات التي تطرح نفسها الآن هل التعليم استثمار أم استهلاك ؟ وإذا كان التعليم استثمارًا فما طبيعة وماهية ومضمون هذا الاستثمار ؟ وقضيه الاستثمار في التعليم هي شأن شخصي أو فردي أو مؤسسي كالجهات والقطاعات الخاصة، ويتوقف القرار في الاستثمار في التعليم العالي على طبيعة الجهة التي ترغب في الاستثمار. فمثلاً ينظر القطاع الخاص إلى قرار الاستثمار على أنه قرار عقلاني يوازن من وجهة نظره ما بين العوائد المادية أو النقدية من هذا الاستثمار، وبين مايتكبده من تكاليف مباشرة من معدات وتجهيزات، أو غير مباشرة تتمثل بما فاته من فرص استثمارية لم تستثمر في هذا النشاط (تكلفة الفرصة البديلة) فيقوم بخصم عوائده وتكاليفه. فإن فاقت العوائد التكاليف قام بالمشروع وبعكس ذلك لا يفعل. أما القرار الحكومي في الاستثمار في التعليم فينظر إليه من زاوية كونه سلعة عامة ليس للعوائد والتكاليف المادية (النقدية) الاعتبار الأول كالقطاع الخاص. ومايهم المستثمر هنا معدل العائد الاجتماعي الذي يبحث في تحقيق أهداف عامة للمجتمع والإنسان تتسم بالديمومة، والتجدد المستمر كتعزيز الإنتاجية، وصقل المهارات، والحفاظ على القيم المهنية والإنسانية وغيرها. ولكن كيف يمكن للتعليم أن يكون استثمارًا ؟ وتخلص الإجابة في عدة اعتبارات : عندما نتحدث عن الموارد البشرية فإننا نعني الناس الذين

يعيشون في أمة أو مجتمع معين وهم يشكلون الأساس في إنتاج السلع والخدمات. إلا أن عدد العاملين منهم لايمثل إلا بعدًا واحدًا من أبعاد كثيرة تؤثر في عملية الإنتاج. ولابد أن نضيف إلى ذلك نوعية العاملين ومجهوداتهم وتناسقهم. هكذا فإن الأموال التي نضعها في التربية في مرحلة معينة تمكن الاقتصاد من أن ينتج إنتاجًا أكبر فى مراحل تالية وهذه واحدة من المؤثرات التي تجعل من التربية استثمارًا وتوظيفًا مثمرًا لرؤوس الأموال. وقد أكدت الدراسات على أن العلاقة بين التعليم والصناعة والإنتاج علاقة عضوية وضرورية وتبادلية. وأن التعاون بين المؤسسات التعليمية وبين المؤسسات الإنتاجية لازم وحتمي. والعلاقة بين التعليم والدخل تستند إلى مجموعة من المبادئ والمسلمات، والفروض العملية التي تشكل نظرية رأس المال البشري والتي مؤداها أن التعليم يزود القوة العاملة بالخبرات والمهارات العلمية، والعملية، والقدرات التي تزيد من مواهبهم وسلوكياتهم في تحسين كم وجودة الإنتاج، ومن ثم ترتبط القيمة الاقتصادية للتعليم على مستوى الفرد أو المجتمع بالعائد الجدي من الإنتاج والتي تتضمن أن العمالة الأكثر تعليمًا تكون أكثر إنتاجًا وبذلك تدفع لها أجورًا وحوافزًا أعلى مع ثبات العوامل، الأخرى مثل : الجنس، والسن، والعرق. وعلى ذلك فإن الانفاق على التعليم يؤدي إلى إنتاجية أفضل، ودخول أعلى ومن ثم يعد التعليم استثمارًا طويل المدى يتجسد في الثورة البشرية، ويدر عوائد اقتصادية أكبر من الاستثمار في رأس المال الطبيعي، وعليه فإن التعليم يسهم في تذويب الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع. كما يسهم في حراكهم الاقتصادي والاجتماعي من مستويات معيشية أقل إلى مستويات أعلى وأفضل على المدى الطويل لعمر الإنسان. وبالتالي يسهم التعليم في الدخل القومي، وفي معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ومفهوم العائد من التعليم : يربط كثير من العلماء عوائد التعليم بالجانب الاقتصادي، والعلماء يرون أن هناك مكاسب مادية يكسبها الفرد والمجتمع من جراء زيادة التعليم ؛ فهم يرون أنه كلما زاد تعليم الشخص كلما زادت إنتاجيته، وبالتالي زاد دخله مما يترتب عليه زيادة دخل المجتمع، ويقول ديتسون وهو من علماء اقتصاد القرن العشرين : إن العائد من التعليم هو مقدار الزيادة في الدخل القومي الحقيقي التي ترتبط وتقترن بالتعليم، وأنواع عوائد التعليم عديدة، وتتدخل فيما بينها وأهمها :

١- عوائد اجتماعية، وعوائد اقتصادية، والعوائد الاجتماعية يقصد بها الارتقاء

المعرفي لأبناء المجتمع، وتنظيم الحياة بين أفراد المجتمع وتكوين العادات السليمة في التعامل بين أفراد المجتمع، ومع أنظمته والقضاء على الجهل والأمية، وتكوين قيم التعامل مع الآخر، وقيم الحوار والاحترام بين أفراد المجتمع، وتخفيض معدلات الجريمة، وحفظ أمن المجتمع، والقضاء على الأفكار الضالة التي تهدد أمن المجتمع واستقراره. أما العوائد الاقتصادية منها زيادة دخل الفرد، وزيادة دخل المجتمع، وتكوين الاتجاهات الاقتصادية السليمة الخاصة بالمحافظة على الممتلكات الخاصة والعامة، وطريقة استخدامها، وعدم الإسراف في استخدامها.

٢- عوائد على مستوى الفرد وعوائد على مستوى المجتمع ؛ أما العوائد على مستوى الفرد منها زيادة دخل الفرد من جراء زيادة تعليمية، المكانة الاجتماعية التي يحصل عليها الفرد المتعلم، وزيادة الحصيلة العلمية للفرد، وأما العوائد على مستوى المجتمع منها زيادة دخل المجتمع، والتقدم الفني والمعرفي والعلمي الذي يجنيه المجتمع من جراء زيادة تعليم أفراده، ومستوى التنظيم الذي يحصل داخل المجتمع وبين أبنائه علاوة على تكوين الاتجاهات السليمة نحو مقدرات وموارد المجتمع.

٣- عوائد استهلاكية وعوائد رأسمالية : العوائد الاستهلاكية هى تلك العوائد التي تجنى منفعتها حالاً، ومن أمثلتها : (فرصة الوالدين للارتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم للمدرسة، وسرورهم بتفوق أبنائهم. وعوائد رأسمالية وهي تلك النافع التي تجني في المستقبل، ومن أمثلتها الزيادة المتوقعة في دخل الفرد والمجتمع الناتجة عن الانتظام في الدراسة وترك سوق العمل).

٤- عوائد النقدية وعوائد غير النقدية : العوائد النقدية هي الأرباح التي يجنيها المتعلم في المستقبل من جراء زيادة تعليمه، وتكوين عادات الاستهلاك الرشيد التي توفر جزءً من دخل الإنسان ليتم استثماره. عوائد غير نقدية ؛ وهي تكوين عادات التعامل مع الآخرين كالأقارب والجيران، وقدرة الأفراد على الإبداع والابتكار.

٥- العوائد الأمنية للتعليم : إن التعليم السليم والصحيح يحفظ أمن المجتمع من خلال تكوين المفاهيم السليمة نحو أمن أفراد المجتمع، والمحافظة على ممتلكاتهم، وأموالهم وأعراضهم، وعقلهم ودينهم، فالفرد يجني المكاسب الأخروية من خلال إنفاق جهده وماله في سبيل العلم والمعرفة ؛ فقد ورد فى الأديان الحث على العلم، والإنفاق عليه. وقد كان بعض السلف الصالح يسافرون السفر الطويل من أجل تحصيل حديث، أو فهم آية ولاشك أن ذلك يتطلب بذل

موارد كثيرة. فالفرد المتعلم يعرف كيف يبعد نفسه عن شر الرذائل، وعدم الانسياق لأهواء الشيطان، والبعد عن ارتكاب الجريمة، والانحراف بنفسه إلى مخالفة القوانين والتشريعات المنصوص عليها.

قياس العائد من التعليم : هناك جدل كبير بين العلماء حول عملية قياس العائد من التعليم ؛ فهناك فريق يرى أن التعليم قيمة سامية وعاليه ولايجب أن تقاس بالمقاييس الاقتصادية لكي لا يفقد التعليم قيمته السامية العالية، وهناك فريق آخر يرى أنه يمكن قياس عوائد التعليم، ولكن من خلال إيجاد صيغ قياس به وليس كتلك المستخدمة في الاقتصاد، وفريق ثالث يرى أنه يمكن قياس عوائد التعليم، ويمكن استخدام أساليب القياس الاقتصادية في هذا المجال. ومما لاشك فيه أن هذا الجدل مفيد ويمكن التوفيق بين وجهات النظر الثلاث ؛ حيث إن هناك عوائد للتعليم لايمكن قياسها، ولا يمكن أن تقدر بثمن مثل نقل تراث المجتمع من جيل إلى آخر، وإمداد أفراد المجتمع بالقيم، والعادات السليمة، والمحافظة على أمن المجتمع، وغير ذلك من العوائد الاجتماعية، ومهما يتحمل المجتمع من تكلفة فإنها لاتوازي تلك العوائد، وهذا يؤيد وجهة النظر الأولى. كما أن هناك عوائد غير مباشرة يجنيها الفرد والمجتمع من التعليم مثل : المكانة الاجتماعية التى يحصل عليها الفرد كلما تقدم في التعليم، والمكاسب التي يجنبها المجتمع من خلال الابتكار والتطوير المرتبط بالتعليم؛ وهذا يؤيد وجهة النظر الثانية. وهناك عوائد للتعليم يمكن قياسها بالمقاييس الاقتصادية ومن أمثالها المكاسب المالية التي يمكن للفرد أن يحصل عليها ؛ وهذا يؤيد وجهة النظر الثالثة. أهمية الإنفاق على التعليم : شهد التعليم في النصف الثاني من القرن العشرين إقبالاً ملحوظًا عليه وقد تطلب زيادة هذا الإقبال زيادة الإنفاق عليه لما يتطلب ذلك من توفير أبنية مدرسية، ومعلمين، وأجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية، وأهمية الإنفاق على التعليم تقاس بقدر مايرصد كنسبة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي العام (قيمة ما أنتجه أفراد المجتمع من السلع والخدمات خلال عام واحد) وهناك عوامل تؤثر فى الإنفاق على التعليم : عوامل خارجية خارج المؤسسة التعليمية وتشمل : ١- المستوى العام للدخل. ٢- مستوى تفقة المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات. ٣- مستوى التكنولوجيا العامة في المجتمع الذى يؤثر في المستوى التكنولوجي التعليمي، وبالتالي في نفقات التعليم أو العوامل الداخلية داخل المؤسسة التعليمية وتشمل : ١- مستوى أجور العاملين

بالمؤسسات التعليمية.

٢- التوزيع العمرى لهيئات التدريس ؛ حيث يؤثر فى مستوى الأجور.

٣- مستوى التكنولوجيا التعليمية. ٤- نصاب المدرس من ساعات التدريس.

٥- حجم الهدر التربوي الذي يرجع إلى عاملي الرسوب والتسرب في أغلب الأحيان. ويتبين مما سبق أن الإنفاق على التعليم يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالدخل القومي، ومستوى المعيشة، وكذلك أسعار السلع والخدمات، والمستوى التكنولوجي العام في المجتمع ؛ حيث يزداد معدل الإنفاق كلما زاد الدخل القومي للبلد بينما يؤثر سلبًا في ارتفاع مستوى المعيشة، وكذلك أسعار السلع والخدمات على مستوى الإنفاق فيؤدي إلى تذبذب نسب الإنفاق ما بين الزيادة والنقصان؛ والتي لا دخل للمؤسسة التعليمية فيها مما يؤدي إلى اختلاف مخرجات التعليم من سنة إلى أخرى حسب ما يقتضيه الوضع.

أسباب زيادة الإنفاق على التعليم : هناك عدة عوامل مختلفة ومتباينة التأثير في حجم الإنفاق على التعليم سواء كانت تمس التعليم بشكل مباشر وغير مباشر ومنها :

زيادة عدد السكان، انخفاض القوة الشرائية، كمية الخدمات التعليمية ونوعياتها.

التغيرات في مستوى الأسعار، وارتفاع المستوى العام لأسعار التعليم ولاسيما رواتب المعلمين، وكذلك اتساع التعليم وشموله ميادين أوسع والزيادة الكبيرة في الأبنية المدرسية. ٣- تزايد عدد المسجلين من الطلاب، وكذلك ارتفاع متوسط حضور الطلاب إلى المدرسة كل ذلك أدى إلى تغيرات كبيرة في بنية التعليم. ٤- الحاجة إلى تحسين إعداد المعلمين وتدريبهم .

تمويل التعليم : يؤكد الكاتب بداية أن التعليم يحتاج إلى تمويل جيد إذ إن جودة تصميم النظم التعليمية ينبغي أن تكون على درجة من الكفاءة العالية في الإدارة والمنهج، وأعضاء هيئة التدريس، والمباني والتجهيزات التعليمية المختلفة، وأن هذه الجودة العالية من مدخلات العدالة الاجتماعية يصعب تحقيقها أو الوصول إليها ما دامت فرص التمويل الجيد أي توفير الأموال اللازمة للوفاء بالالتزامات العلمية التعليمية. وفي ضوء تعاظم مفاهيم العائد من التعليم، وفي ظل الأزمات الاقتصادية، وندرة الموارد، والانفجار السكانى، وما يستتبع ذلك من تزايد تدفق الطلاب على التعليم إلى جانب تزايد كلفة التعليم بشكل مستمر تزداد الحاجة إلى دراسة علاقات التمويل بالعائد كرابط حيوي بين مدخلات أي نظام تعليمي وبين عملياته، وأهدافه ومخرجاته. والمقصود بتمويل التعليم هو توفير الموارد

النقدية وغير النقدية للمؤسسات التربوية من مصادر مختلفة، والتعليم يستمد موارده المالية من : المصادر الحكومية ؛ ويتم التمويل الحكومي في عدة أشكال منها : تحويل حكومي مباشر من طريق الواردات الثابتة المنتظمة للدولة (إيرادات الدولة) وذلك من خلال ميزانية تخصص من الدخل القومي للتعليم ؛ وتتكون الميزانية من بنود متعددة : نفقات ثابتة تشمل ثمن المباني، والمعدات، والتجهيزات، والأثاث، ونفقات دورية وتشمل : المرتبات والأجور، ونفقات الإصلاح والصيانة. وهناك تمويل حكومي غير مباشر مثل :

فرض ضرائب ورسوم خاصة للتعليم ؛ حيث تفرض بعض الحكومات ضرائب على فئات وقطاعات اجتماعية معينة لحساب مؤسسات التعليم المختلفة ؛ ففى بريطانيا مثلاً تفرض رسوم على السجائر، والمشروبات الكحولية لتمويل التعليم العالي. القروض : لجأت بعض الحكومات إلى الاقتراض لتمويل التعليم. وهناك تسهيلات ضريبية على مؤسسات لاسيما المؤسسات الإنتاجية الكبرى لدفعها لتقديم منح مالية إلى الجامعات في مجالات البحث العلمي المختلفة، أو تبرعها بأجهزة ومعدات أو أي تسهيلات أخرى وهناك مصادر خاصة مثل :

١- الرسوم الدراسية على الطلبة مقابل دراستهم .

٢- التبرعات والهيئات المحلية ؛ فقد وصلت التبرعات المالية التى استلمتها جامعة بكين من أثرياء هونج كونج حوالي عشرة ملايين دولارًا أمريكيًا.

٣- ضريبة الخريج وتعود للجامعة إلا أن هذه التجربة تواجه صعوبات قانونية ودستورية لعدم إمكانية تحقيقها على الشخص الموظف ذاتيًا.